

الفصل الأول

تمهيد :

كان المفروض أن تكون هذه الدراسة ، بحسب التسلسل المنطقي للعمل في الخطة العربية هي أول الدراسات ، إذ هي تعنى بالخطة العربية للتصنيف من حيث الأسس والإطار العام . ولكن سبقتها دراسات أخرى قبل أن ينقل العمل في خطة التصنيف إلى المنظمة وذلك قبل مؤتمر الرياض ، ثم جاء مؤتمر الرياض والدراسات التي نتجت عن توصياته ، وكذلك مشروع البليوجرافيا الموضوعية العربية وما يتطلبه من تصانيف متخصصة .

هذا فضلا عن أن هناك أسئلة طرحت وتطرح نفسها خلال المناقشات التي كانت تدور عند ظهور بحث أو كتاب جديد في الموضوع ، أو في قاعة الدرس . ولا عجب فموضوع الخطة العربية للتصنيف من أهم القضايا التي تواجه المكتبة العربية إن لم تكن أهمها على الإطلاق وخاصة في المرحلة الراهنة .

لهذا رأيت أن أمهد بصفحات قليلة لربط هذا العمل بغيره من الأعمال الأخرى في الطريق نحو الخطة العربية للتصنيف ، وذلك حتى يستقيم التسلسل . وأرجو بعد ذلك أن يستمر العمل وفقاً للتسلسل المنطقي والعلمي للعمل والأبجد من الظروف أو يطرأ ما يضطرنا إلى تغيير في التسلسل . وإن أتناول في هذا التمهيد إلا الخلاصات التي تم التوصل إليها في مراحل سابقة حتى نتجنب التكرار .

أما الدراسات التي تمت حتى الآن فهي :

١ - دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف الجغرافي لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف (١٩٦٧) .

٢ - التصنيف الجغرافي لعلوم الدين الإسلامي ، دراسة في منهج إعداد نظم التصنيف مع تطبيقه في إعداد نظام تصنيف للدين الإسلامي (تم في عام ١٩٧٢ ونشر في عام ١٩٧٣) .

٣ - نظم التصنيف في الوطن العربي ؛ المشكلات والحلول المقترحة . بحث قدم إلى مؤتمر الإعداد الجغرافي الأول (عام ١٩٧٣) ص ص ١٥١ - ٢٤٧ .

٤ - التعديلات العربية للتصنيف العشري لديوى . وثيقة رقم ٤/١/٧/٣ تنفيذاً لتوصيات مؤتمر الإعداد الجغرافي الأول . ٨٦ ص .

٥ - تجريب الخطة العربية للتصنيف ؛ علوم الدين الإسلامي . وثيقة رقم ٤/١/٧/٤ تنفيذاً لتوصيات مؤتمر الإعداد الجغرافي الأول . ٦٧ ص .

٦ - تصنيف العلوم عند العرب ، ومفتاح السعادة وتصنيف العلوم . وهو دراسة مبدئية عن التصنيف عند العرب دعا إليها تقديم وتحقيق كتاب مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم وصدرت في مقدمة الكتاب (عام ١٩٦٨) وهذه وإن لم تكن مباشرة دراسة في الخطة العربية للتصنيف ، إلا أنها أثرت فيما بعد في تكوين كثير من الأفكار وتحديد كثير من الخطوط والملاحم بالنسبة للخطة العربية ولترتيب العرب للعلوم وهي أفكار وملاحم لم تكن واضحة عند كتابتها ولكنها اتضحت فيما بعد بسببها .

وهذه دراسات استغرقت ما يزيد على عشر سنوات ومهد لها قراءات وترجمات وأسهمت فيها مناقشات ومحصنها تجارب لعل على رأسها الأعمال البليوجرافية ، مثل العمل في النشرة المصرية للمطبوعات التي تصدرها دار الكتب (أصبحت نشرة الإيداع فصلية الآن) ، ثم دليل الكتب المصرية ، ثم البليوجرافيا الموضوعية العربية .

ويمكن أن نحدد الخلاصات الرئيسية لهذه الدراسات فيما يأتي :

١ - الافتراض الأساسي في كل هذه الدراسات هو أننا بحاجة إلى خطة عربية للتصنيف :

(أ) لتوفير أداة لاغنى عنها للمكتبات والبليوجرافيات العربية وكل أنشطة تنظيم المعرفة في الوطن العربي . وهي أداة لم تتوفر حتى الآن .

(ب) هذه الخطة ينبغي أن تقوم على أساس من الأصالة والمعاصرة : أصالة في المجهود إلى العلوم العربية نفسها واستخراج ما يمكن أن تقدم ، ومراعاة حاجات التراث العربي والثقافة العربية في العلوم العربية والإسلامية ، والتعرف على وجهات النظر العربية في ترتيب وتصنيف العلوم ، والمعاصرة بمعنى ألا تغفل هذه الخطة ما حققته نظرية التصنيف في الغرب أو في الشرق والتعرف على ما يمكن أن تقدم من أسس في بناء الخطة العربية .

أى أن تكون الأسس التي تقوم عليها الخطة انتقائية من أفضل ما تقدمه الثقافة العربية والثقافات الأجنبية على السواء ، ولكن من منطلق عربي غير ضيق أو محلود أو موجه بوجهة نظر تنتصر لخطة معينة كدبوى أو مكتبة

الكونجرس أو بليس أو الكولون ، وتدعو إليها وتهمل ما عداها ، فهذا من شأنه أن يضيق أمامنا الأفق وأن يبعدنا عن النظرة الشاملة المتعددة الجوانب . بل تقوم على دراسة كل الأفكار والنظريات وتأخذ منها ما يفيد وترك ما لا يفيد .

٢ - لذلك كانت الدراسة الأولى مسحاً للمجال الذي تتحرك فيه :
(أ) الدراسة المقارنة لحمسة من أنظمة التصنيف العامة التي ظهرت في الخارج :

- التصنيف العشري للمفيل ديوى .
- التصنيف العشري العالمى .
- تصنيف مكتبة الكونجرس .
- تصنيف الكولون لرانجاناثان .
- التصنيف البليوجرافى لبليس .

وهى خمسة من سبعة ، واستبعد اثنان هما : التصنيف الموضوعى لبراون لأنه نقطة ميتة في تاريخ التصنيف لا تمثل حلقة في سلسلة تطوره ، وقد قام على أسس لا تمثل إلا صاحبها وآراءه ، كما أنه لم يعد الآن خطة حية متجددة بل توقف منذ ١٩٣٩ .

والثانى هو : التصنيف الواسع للشارلز كنز ، وقد مات صاحبه دون أن يتمه ومن ثم توقف عن النمو ولم يعد يثير الاهتمام إلا كتاريخ .

وقد أثبتت الدراسة أن أياً من هذه الخطط لا يصلح بوضعه
 الراهن لتنظيم المعرفة في المكتبات العربية . وهذه نتيجة توصلت
 إليها جماعة البحث في التصنيف في بريطانيا وهي جماعة محايدة
 هدفها الوصول إلى الحقيقة وبدأت عملها سنة ١٩٥٢ وتوصلت
 إلى نفس النتيجة . كما أن المدرسة الهندية بزعامة رانجاناثان قد
 توصلت إلى نفس النتيجة بالنسبة للخطط الأخرى (ماعد الكولون) .
 بل يمكن القول إن كل خطة تبدأ من هذا المنطلق ، تبدأ بنقد
 الخطط السابقة ثم محاولة بناء خطة أفضل : ويمكن القول أن هذه
 المحاولات قد انتهت إلى جماعة البحث في التصنيف (آخر المحاولات)
 التي تحاول منذ عام ١٩٥٢ أن تبني خطة عامة .

وتفاصيل عدم الرضا عن الأنظمة المختلفة ، والانتقادات
 التي وجهت إلى كل منها مسجلة في تلك الدراسة .

ويضاف إلى عدم الرضا العام من جانب النقاد وأصحاب
 الخطط سبب يتعلق بنا نحن وهو مكانة العلوم العربية والإسلامية
 في الخطط المختلفة وترتيب الأقسام في كل خطة : وقد تناولت
 بالتفصيل عدم كفاية هذه الخطط لتصنيف المجموعات العربية
 في هذه الموضوعات .

(ب) دراسة المحاولات العربية في التصنيف من أنظمة خاصة ببعض
 المكتبات مثل دار الكتب والأزهر ، ومن محاولات عربية
 متعددة لترجمة موجز التصنيف العشري لديوى مع تعديله •
 وقد اتضح أيضاً أن هذه المحاولات لا ترقى إلى درجة الكفاية

وتفاصيل ذلك مسجلة في الدراسة السابقة ، ثم في بحث مؤتمر الرياض بتفصيل أكثر ثم بحث التعديلات العربية للتصنيف العشري (وثيقة رقم ٣/٧/١/٤) بتفصيل كامل يتناول كل جوانب النقد سواء منها المنهجية أو الترتيبية التنظيمية .

(ج) ثم دراسة الأسس العامة التي يمكن أن تقام عليها الخطة العربية للتصنيف . وهي دراسة لمدارس الفكر في التصنيف ونظرياتها : المدرسة العلمية أو التقليدية ، وأشهر رجالها : ريتشارسون وساريز وبليس .

المدرسة العملية ، ومؤسسها وندهام ولم يتابعه سافيج ومتكالف وفيليس .

ثم المدرسة الحديثة ومؤسسها رانجاناثان عالم التصنيف الهندي ومعه تلاميذه من الهنود ، كما أن لها فرعاً في بريطانيا يتمثل في جماعة البحث في التصنيف التي تنزعم الآن حركة البحث في التصنيف .

وإذا كانت المدرستان الأولى والثانية مختلفان في نظرية التصنيف من حيث الموقف من تصنيف المعرفة : الأولى تتبنى تصنيف المعرفة والثانية ترفضه وتتبنى التصنيف العملي أو الوظيفي ، إذا كان هذا إلا أنهما تتفقان من حيث إن الخطة الناجمة أيها ما كان الموقف من الناحية النظرية - سوف تكون خطة حاصرة تحصر أو تحاول أن تحصر المعرفة وتعطى أرقاماً جاهزة للموضوعات المركبة .

أما المدرسة الحديثة بفرعها الهندي والبريطاني فقد نحت منحى آخر أصله

وانجاناتان وتابعته جماعة البحث وهو التحليل الوجيه . وتفاصيل هذه المناقشات مسجلة في مواضعها .

من هذه الدراسة اتضح أن النظريات القديمة أخلت مكانها للمدخل الحديث ولبادئ التحليل الوجيه ، وأن هذه المبادئ قد احتلت الصورة وأثرت حتى على الخطط التقليدية ، وأنها قد حازت القبول في المؤتمرات الدولية التي عقدت لدراسة التصنيف ، وأنها مدار البحث في حلقات وجماعات البحث حتى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها قد احتلت مكان النظريات القديمة في برامج التدريس في معاهد المكتبات خصوصاً في بريطانيا والهند .

لذلك كان من الضروري أن نتبنى هذه التطورات الحديثة لخطة التصنيف العربية المقترحة وأن تسير مع المستقبل لا أن نقف عند الماضي جرياً وراء الحلول السهلة . هذا مع عدم إغفال أية فكرة قد تكون ذات قيمة من آراء المدرسة التقليدية أو المدرسة العملية مثل فكرة الاصطلاح عند بليس وفكرة السند الأدبي عند هلم بالمفهوم المفيد والنافع .

٣ - وكانت الدراسة الثانية خطوة أخرى نحو الخطة العربية للتصنيف : لقد خلصنا من الدراسة الأولى إلى تعريف مواطئ أقدامنا ، وتأكدت الحاجة إلى الخطة العربية للتصنيف ، وتعرفنا على الأسس العامة التي يمكن الاستئناس بها عند إعدادها ، فما الذي يمنع الآن من أن نخطو خطوة في اتجاهها : إعداد تصنيف لموضوع من موضوعات هذه الخطة على الأسس المختارة . ولكن يبقى سؤالان :

ما هو الموضوع ؟ .

ما هي تفاصيل الأسس والمنهج ؟

وقد اخترنا الدين الإسلامي لأسباب ذكرناها بالتفصيل في مقدمة الدراسة والمنهج هو المنهج الحديث التحليلي التركيبي فالدراسة كانت منهجاً وتطبيقه : منهج في إعداد الخطط التحليلية التركيبية وفق أحدث الخطوط التي توصلت إليها المدرسة الحديثة بفرعها وتطبيقه في إعداد تصنيف متعدد الأوجه للدين الإسلامي وعلومه . وكان الناتج دراسة في المنهج ثم فصلاً في تطبيقه ثم فصلاً في توزيع الرمز على القوائم ثم فصلاً طويلاً في اختبار القوائم ، ثم هذه القوائم المفصلة التي استفدنا بها في تصنيف بيلوجرافية علوم الدين الإسلامي .

٤ - وكانت الدراسة الثالثة خطوة أخرى تجاه الخطوة العربية للتصنيف : وضع الأفكار المتعلقة بهذه الخطوة وأسسها أمام مؤتمر الإعدادات البيلوجرافي الأول الذي اعتبره حلقة هامة في حركة المكتبات في الوطن العربي ، فقد خرج بكثير من الأفكار من حيز النظر إلى حيز التنفيذ وذلك بسبب تبنى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للمؤتمر وما أسفر عنه من توصيات ،

وكان من بينها توصية خاصة بالتصنيف تتضمن إعداد دراسة عن التصنيف العشري لديرى تمهيداً لإعداد تعديل موحد للعلوم العربية والإسلامية يطبق في المكتبات العربية حتى يتم استكمال الخطوة العربية للتصنيف التي تبدأ المنظمة تجربتها (علوم الدين الإسلامي) اعتباراً من عام ١٩٧٤ .

٥ - ومن هنا أعدت الدراسة الرابعة لتوضح الموقف تماماً بالنسبة لديوى وتعديلاته ، وتفصل نواحي عدم الكفاية في الخطوة الأصلية والتعديلات

عليها لتبين أن من ضياع الوقت محاولة ترقيع هذا الثوب المهلهل وأن الأفضل هو أن نسير في الاتجاه الصحيح : اتجاه الخطة العربية للتصنيف .

٦ - ثم الشق الثاني من التوصية وهو الذى يتعلق بتجريب خطة علوم الدين الإسلامى . وقد تمت التجربة فى ٤٠ مكتبة عربية ، كما طبقت الخطة فى تصنيف ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ مقال فى المجلات العربية فى علوم الدين الإسلامى . فأما العمل الأخير وتفصيلاته ودلالته فتضمنه المجلد الأول من بيلوجرافية علوم الدين الإسلامى . وأما التجريب فقد أعدنا الدراسة الخامسة عنه وتتضمن سير العملية وتنظيمها ، ثم ردود المكتبات وتحليلها والقضايا المتعلقة بالخطة العربية للتصنيف ككل وبالدين الإسلامى خاصة . وقد ناقشت هذه الدراسة كل هذه القضايا التى أثارها أول تجربة من نوعها فى الوطن العربى . ومجمل الدراسة أن التجربة إيجابية وأن المكتبات ترحب بالخطة العربية للتصنيف وتدعو إليها ، بل تقترح تشكيل لجنة لمتابعتها واستكمالها ، وأن الخطة التى كانت موضوع التجريب مناسبة للدين الإسلامى . وكان ثمة بعض المصاعب قنا بمناقشتها وتوضيحها .

الخطة العربية للتصنيف والبيلوجرافيا الموضوعية العربية :

من حيث البداية سبقت الخطة العربية للتصنيف ، فحينما بدأ تنفيذ البيلوجرافيا فى يناير عام ١٩٧٤ كانت الخطة قد خطت عدة خطوات ، وكان تصنيف الدين الإسلامى جاهزاً ، بل مطبوعاً ، ولذلك لم تكن ثمت صعوبة فى تصنيف بيلوجرافية الدين الإسلامى . وهذه هى الصورة الصحيحة ، فيجب أن تكون الخطة سابقة للبيلوجرافيا باستمرار بموضوع أو موضوعين ، حتى لا تنتظر البيلوجرافيا إعداد تصنيف .

فلما تقرر لإعداد بيلوجرافية التربية والتعليم وعلم النفس التربوي ، كان من الضروري مواجهة مشكلة الترتيب ، فكان من المتعين إعداد نظام للتصنيف تصنف به هذه البيلوجرافية ، وسوف تظهر هذه المشكلة في المستقبل مع كل موضوع جديد .

وهنا جاءت فكرة إدماج العاملين معاً وإضافة قائمة رءوس الموضوعات العربية إليهما ليكون هذا المشروع العلمى الضخم معملاً تتولد فيه وتبنى هذه الأدوات البيلوجرافية الضرورية على ما أوضحنا .

وإن تفاصيل علاقة المشروعين معاً والدور الذى تلعبانه فى خدمة الباحثين والعلماء العرب ، وفى خدمة كافة المجالات — هذه التفاصيل توجد فى المجلد الأول من بيلوجرافية علوم الدين الإسلامى ، ولكن لا بأس هنا من الإشارة إلى أن اندماج العاملين معاً قد أفاد الخطة العربية للتصنيف من زوايا متعددة لعل أهمها :

١ — فهو أولاً قد نقلها من الحيز الأكاديمى الخالص إلى الحيز العملى الواقعى ، وإلى حقل التجربة ، وبذا يكمل النظر بالعمل والتطبيق . والممارسة والتطبيق أساسيان فى إنتاج الأدوات البيلوجرافية إذ هما اللذان يحصنان النظريات . فالهدف من إنتاج هذه الأدوات فى النهاية هو أن تستعمل وأن يستفاد بها من الناحية العملية . ومن ثم فإن التطبيق هو الذى يكشف عن نواحي القوة والضعف ، فتكمل نواحي القوة وتستبعد نواحي الضعف ، والتطبيق هو الذى يكشف عن صلاحية النظريات وقيمتها من الناحية العملية . وهو كذلك يزود الخطة بمعين لا ينضب من الخبرات التى تحتاج إليها لضبط المصطلحات والتفاصيل وملاحقة الإنتاج الفكرى فى بساطته وتعقيده وفى عمقه وسطحيته الخ .

وحبذا لو استطعنا في المستقبل أن نكمل هذا بدراسات فعلية على القراء ة

٢ - جعلت البليوجرافيا من خطة التصنيف حاجة ملحة وضرورة عملية مباشرة . و فرق بين أن تكون الخطة أملا للمكتبات نرجو تحقيقه ، ومن أن تصبح ضرورة عملية تحتاج إلانها بشكل ملح في تصنيف بليوجرافية على هذه الدرجة من الشمول والعمق . وبذلك فإن البليوجرافيا قد نقلت الخطة العربية من مشروع للبحث ينتظر التحقيق الذي يمكن أن يتم أولا يتم إلى مشروع علمي وعملي يدفعه دافع قوى لإنجازه وإكماله .

وحبذا لو سارت الخطة بخطى أسرع من البليوجرافيا ، لأن الخطة مطلوبة لأغراض متعددة أخرى غير تنظيم البليوجرافيا وحبذا لو وضع المكتبيون والعلماء العرب ومن ورائهم الهيئات العلمية إدراكهم لقيمة هذه الأداة الهامة موضع الحماس والاهتمام الذي يدفع إلى التنفيذ وتكثيل الجهود لتم الخطة في سنوات قليلة لا في عمر طويل . وليس هناك صعب أو مستحيل أمام الإصرار والعزم .

٣ - إن اشترك عدد كبير من المكتبات العربية في البليوجرافيا وفي تجريب الخطة معاً يعطى الخطة مجالاً للتمحيص والتطبيق ، كما يعطى الأمل في المستقبل لعمليات التوحيد في الممارسة والتطبيق في المكتبات العربية ه

وأود في هذا التمهيد أن أوجه النظر إلى عدد من المسائل :

١ - الإطار العام للخطة العربية للتصنيف ليس مجرد دراسة بل هو مشروع كبير يمكن أن يشترك في مناقشته وفي الإسهام فيه كل من له شأن في العلم أو التربية أو الثقافة أو التوثيق ، هو قضية كبيرة لأنها تم كل

المهتمين بمجالات العلم بالمعنى الواسع لأنهم المستفيدون من المكتبات ، ومن ثم خطة التصنيف .

٢ - أنه ليس معنى هذا تعطيل الخطة العربية للتصنيف حتى يستقر الإطار العام . وذلك أن الخطة كما سنرى تتألف من أقسام ، وكل قسم يعد له تصنيفه المستقل . فلنمض إذن في إنتاج الخطة العربية .

٣ - ليس هناك خطة تصنيف تستقر في يوم وليلة ، بل لابد أن تأخذ وقتها حتى تنفحصها الأيدي والأعين والعقول ، وحتى يمحسها الاستعمال وحينئذ تصل إلى الصورة المثلى .

وكلما أسرعنا الخطى في إعدادها ، وكلما أمعنا في فحصها وتمحيصها واستعمالها ، قلل هذا من المدة اللازمة لكاملها ثم استقرارها . فلتكن هذه الكلمات دعوة إلى الاهتمام بهذا المشروع العلمي الهام وتجنيد الطاقات له وتوفير الإمكانيات حتى يتم في أسرع وقت ممكن وحتى لا نعاني ما عانته جماعة البحث في التصنيف من عدم توافر التفرغ لتحقيق هذا العمل ، فهم جميعاً موظفون لهم أعمالهم الأصلية ، ومن ضيق ذات اليد فهم جميعاً هواة على النمط الإنجليزي لا تساعدهم الدولة بشيء . فكان ما كان من طول المدة ما بين البدء الذي كان والنهاية التي لم تكن حتى الآن .

فترجو أن تكون الخطة العربية أسعد حظاً .

٤ - ليس هذا البحث دراسة نظرية معممة للمسائل التي يتناولها ، بل هو يهدف أساساً إلى تحديد فعلى للإطار العام للخطة العربية ، أى أن له غاية عملية ، هذا هو هدفه الأساسى ، فهو ليس مثلاً بحثاً نظرياً في تصنيف العلوم عند العرب ، ولا في الفلسفة الإسلامية ، ولا في طريقة بناء القوائم ولا في

الرمز ، إلخ ، ولكنه سوف يستفيد من المسائل النظرية – كلما دعت لذلك حاجة – في الوصول إلى غايته العملية .

وكما قلت من قبل فإن موضوعات هذه الدراسة لن تقفل بمجرد الانتهاء منها بل سوف تعود إليها في المستقبل لأنها جميعاً قضايا كبيرة لانكفها دراسة واحدة .

ويحسن في ختام هذا الفصل التمهيدى أن نحدد القضايا التي تختص بها الخطة العامة للتصنيف وتطبيق ذلك على الخطة العربية ، والتي سوف ندرسها في الفصول التالية .

لقد كان اهتمامنا في الدراسات السابقة بتعرف الأسس والمبادئ التي يمكن أن تبنى عليها الخطة العربية العامة للتصنيف . وقد انتهينا إلى تبنى أسلوب التحليل الوجيه واختيار البنية التحليلية التركيبية للخطة العربية ، ثم خطونا خطوة أخرى بتعميق هذا الأسلوب في صورة بناء قائمة تصنيف لموضوع متخصص هو الدين الإسلامى .

وإن منهج التحليل الوجيه كما سجلناه يصلح – من حيث الخطوط والخطوات العامة – للتطبيق على أى موضوع مع أخذ طبيعة كل موضوع وخصائصه واحتياجاته في الاعتبار . ولكن عند بناء الخطة العامة سوف تبقى مشاكل أخرى لا بد من معالجتها وهي موضوع دراستنا الحالية :

١ – فالخطوة الأولى عند إعداد خطة عامة هي التعرف على الأقسام الرئيسية التي ينقسم إليها عالم المعرفة جرت على هذا أهم الخطط التي ظهرت حتى الآن . ولا يستثنى من ذلك تصنيف الكولون لرانجاناثان ، فهذه هي

الخطوة الوحيدة التي تتفق فيها مدارس الفكر في التصنيف على اختلافها .
ولذلك فإن السؤال الأول الذي يجب أن تثيره وأن نجيب عنه هو : ما هي
الأقسام الرئيسية لخطة التصنيف العربية ؟

٢ - بعد أن نتوصل إلى تحديد هذه الأقسام لا بد من التعرف على ترتيب
محدد لها ، أى أن القضية الثانية هي : ترتيب الأقسام الرئيسية .

٣ - مشكلتان أشار إليهما ملز (١) أولا هما : « حول أى المفاهيم ينبغي
أن تجمع المواد ؟ هل تجمع زراعة الزهور مع علم نبات الزهور ، أو هل
نعتبر أن العنصر العام المحسوس (الزهور) هو أهم الصفات ؟ هذه في الواقع
هي المشكلة القديمة الخاصة بتحديد الأهمية النسبية للأوجه المختلفة ، ولكنها
هذه المرة تطبق على المعرفة جميعاً » .

٤ - وثانيتها : « نجد مظهراً للمشكلة (السابقة) وهو التجميع -
أى ربط المواد وفقاً لدرجة الصلة أو التشابه بينها . هل تجمع اللغات مع
الأدب مثلاً ؟ هل تجمع التكنولوجيا مع علمها ؟ هل تجمع معاً المظاهر
التكنيكية والاقتصادية لأى صناعة ؟ » .

٥ - التجميع الذي نتوصل إليه بعد الخطوتين السابقتين لن يرضى
كل الناس لأن جميع الناس لا يفكرون بطريقة واحدة عند الاقتراب من
نظام التصنيف ، ولذلك فقد يحتاج الأمر في بعض الأماكن الهامة إلى توفير
المعالجات البديلة والأماكن البديلة .

(١) ملز ، ج ، نظم التصنيف الحديثة في المكتبات ، ترجمة عبد الوهاب عبد السلام
أبوالنور . القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ . ص ٥٨ .

٦ - بعد أن نتوصل إلى الإطار العام السابق بأقسامه المرتبة وتجميعاته ومعالجاته البديلة تبنى قنوية القضايا ، وهى إشباع الموضوعات المختلفة :
أى إعداد قائمة مفصلة لكل واحد من الموضوعات على حدة .

وهذه لا تدخل فى اختصاصنا الآن لأن معنى ذلك هو الانتهاء من إعداد الخطة العامة ، وإنما تعد هذه التصنيفات المتخصصة لكل موضوع على حدة بالتدرج وبقدر ما تسمح الظروف .

٧ - أمانا الآن قوائم كاملة مفصلة ومرتبة وفق مبادئ وأسس التصنيف ، وهذه تضم القوائم الرئيسية لموضوعات الخطة ، ولكن هناك أوجهاً عامة تطبق على كل الخطة ، فما هى هذه الأوجه العامة وكيف تبنى ؟ .

٨ - ما الرمز الذى سوف يضاف إلى الموضوعات لتقرير التسلسل وتثبيته وتسهيل الوصول إلى أماكن الموضوعات وما تمثلها من وحدات فكرية ، ولتمكين الكشاف من العمل ؟

٩ - الترتيب المقنن المصنف بحاجة إلى وسيلة لتكميله ، وسيلة يعرفها كل المستخدمين ، ومن ثم فلا بد من إعداد كشاف ألفبائى بموضوعات الخطة .

١٠ - من الذى سيقوم بكل الأعمال السابقة ، ومن الذى سيتولى طباعة الخطة ، وبعد إصدارها وطباعتها أين ستحفظ سجلات الخطة وإدراجها ، ومن الذى سيتولى ترميزها وصيانتها بحيث تتابع تقدم المعرفة فى طبقات جديدة ؛ ككل هذه الأمور تحتاج إلى تدبير تنظيم يدعم الخطة مادياً وبشياً ويتولى متابعتها .

وسوف نتناول فى الفصول التالية القضايا التى تدخل فى نطاق هذا الإطار العام بشىء من التفصيل .